العلاقات اللبنانية السورية تحتل المركز الاول في اللقاء

العاهل السعودي والاسد يدعوان للحفاظ على أمن المنطقة

■ جدة ـ أف ب: حث العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز خلال لقاء قمة مع الرئيس السوري بشار الاسد امس الاحد على تحسين العلاقات بين دمشق وبيروت «بما يحفظ امن المنطقة».

ودعا الملك عبد الله الى «ضرورة تعزيز العلاقات السورية اللبنانية وتقويتها في جميع المجالات وبما يحفظ مصالح البلدين الشقيقين وامن المنطقة» وذلك في بيان صحافي مشترك صدر في ختام القمة التي جمعته مع الرئيس السوري في جدة على البحر الاحمر.

وجاء في البيان ان الجانبين اتفقا «على تفعيل اللجنة السعودية السورية المشتركة وتكثيف الاتصالات بين الجانبين في كل ما من شأنه خدمة القضايا العربية والإسلامية». وقال البيان أن الملك عبدالله بن عبد العزيز قبل الدعوة التي وجها إليه الرئيس ڒبشار الأسد بزيادة سورية. واضاف البيان أن «الزعيمين استعرضا الأوضاع في الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة»، ودعيا «للانسحاب الاسرائيلي من كافة الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة وتمكين الشعب الفلسطيني من بناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف». كما شددا «على ضرورة الانسحاب الاسرائيلي التام من الجولان السوري المحتل الى خط الرابع من حزيران (يونيو) عام 1967 ومن مزارع شبعا اللبنانية وفق مبادرة السلام العربية التى أقرتها قمة بيروت عام 2002». وعبر الجانبان عن «حرصهما على وحدة العراق واستعادة أمنه واستقراره وترحيبهما بمضمون البيان الختامي الذى صدر عن مؤتمر الوفاق الوطني العراقي الذي عقد فى مقر الجامعة العربية في تشرين الثاني نوفمبر 2005». وقال البيان ان الجانبين «اجريا مباحثات مستفيضة تتعلق باخر المستجدات في المنطقة والاوضاع العربية الراهنة والعلاقات الثنائية بين البلدين»، واوضح البيان ان اللقاء تم «في اجواء ودية وايجابية».

وكان الاسد وصل الى جدة بعد ظهر امس على إثر زيارة خاطفة قام بها وزير الخارجية السعودي الامير سعود الفيصل الى دمشق التقى خلالها الرئيس السوري ووزير خارجيته فاروق الشرع، للاعداد للقاء الزعيمين السعودي والسوري الذي من المفترض ان يبحثا خلاله الأزمة الناتجة عن الاشتباه بتورط سورية في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الاسبق رفيق الحريري.

وحضر لقاء جدة من الجانب السعودي ولي العهد السعودي الامير سلطان بن عبد العزيز ووزير الداخلية الامير نايف بن عبد العزيز ووزير الخارجية الامير سعود الفيصل ورئيس الاستخبارات العامة الامير مقرن بن عبد العزيز والامين العام لمجلس الامن الوطنى الامير بندر بن سلطان والامير عبد العزيز بن فهد عضو مجلس الوزراء والسفير السعودي لدى سورية أحمد القحطاني. وعن الجانب السوري حضره وزير الخارجية فاروق الشرع وسفير سورية لدى المملكة الدكتور أحمد نظام الدين.

وكانت وكالة الانباء السورية الرسمية (سانا) قالت ان الحديث بين الشرع والفيصل تناول الحديث بين الشرع والفيصل «الاوضاع الاقليمية والدولية وخصوصا التطورات في لبنان من مختلف جوانبها». وذكرت ان البحث تناول ايضا العلاقات بين السعودية وسورية «والعمل على تطويرها في كل المجالات». وأضافت ان الاسد استقبل وزير الخارجية السعودي في قصر الروضة، في حضور الشرع والسفير السعودي في دمشق احمد القحطاني.

وجاء اللقاء بين الملك عبدالله والاسد في وقت يستمر نائب الرئيس السوري السابق عبد الحليم خدام الذي اعلن انشقاقه، في الادلاء بتصريحات حول ضرورة العمل من اجل سقوط الحكم السوري. والتقى خدام في باريس لجنة التحقيق الدولية في اغتيال رفيق الحريري بعد تصريحاته التي اكد فيها ان بشار الاسد وجه تهديدات الى الحريري قبل اغتيال هذا الاخير.

وخلصت اللجنة الدولية في تقريرين اجرائيين عن نتائج التحقيق الى وجود ادلة عن تورط اجهزة الاستخبارات اللبنانية والسورية في اغتيال الحريري في 14 شباط/فبراير في بيروت.

واكد الاسد في حديث لمجلة «الاسبوع» المصرية ينشر اليوم ان طلب اللقاء «ليس الطلب الاول... عندما طرحت اللجنة ان تأتي الى سورية في نهاية الصيف الماضي لتستمع الى شهود سوريين كما اسموهم طلبوا اللقاء مع الرئيس بشار ورئيس الجمهورية لديه حصانة».

وقال ان «اي طلب من هذا النوع يجب ان يرتكز على القاعدة القانونية».

واعرب مسؤول سعودي عن اسفه للحملات الاعلامية المتبادلة بين بيروت ودمشق «خصوصا الاصوات التي تنادي في لبنان باسقاط النظام السوري».

وتحدث المسؤول عن « استياء المملكة السعودية لمثل هذه التصريحات» في اشارة الى تصريحات الزعيم الدرزي وليد جنبلاط الذي نصح السبت المعارضة السورية لنظام الاسد بطلب مساعدة اجنبية للاطاحة به.

وتابع المسؤول السعودي «ليس المطلوب اسقاط النظام السوري. حتى الولايات المتحدة وفرنسا لا تدعوان الى اسقاط النظام السوري» مضيفا ان «المطلوب هو التوصل الى معرفة قتلة رفيق الحريري وتقديمهم الى العدالة».

وكان الرئيس المصري حسني مبارك قام في الثالث من الشهر الحالي بزيارة إلى السعودية التقى خلالها الملك عبد الله بن عبد العزيز وبحث معه في الخلاف السوري اللبناني بالإضافة إلى الضغوط التي تواجه سورية خاصة بعد تقرير ديتليف ميليس، رئيس لجنة التحقيق الدولية في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري.

وجاء مباحثات عبد الله ومبارك في وقت طلبت فيه لجنة التحقيق الدولية في اغتيال الحريري لقاء الرئيس السوري بشار الأسد ووزير خارجيته، بعد تصريحات أدلى بها الأسبوع الماضي نائب الرئيس السوري السابق عبد الحليم خدام، لكن تقارير نقلت رفض الاسد طلب اللجنة المتعلق به.

الرئيس السوري بشار الاسد اثناء استقباله وزير الخارجية السعودي الامير عبد الله الفيصل في دمشق بحضور الشرع (ا ف ب).

لا يقيم حلفا مع حكمت الشهابي وليس له علاقة برفعت الاسد وحمل النظام السوري مسؤولية تدهور العلاقة مع باريس

خدام يسعى إلى تحالف وطني سوري لإسقاط الأسد والأمنيين

باريس ـ من جورج ساسين:

أعلن النائب السابق للرئيس السوري عبد الحليم خدام المقيم في باريس إنه يسعى لإقامة تحالف وطني في سورية بهدف الإطاحة بالرئيس بشار الأسد ومحاسبة من وصفهم بالأمنيين، نافيا التحالف مع رئيس الأركان السابق حكمت الشهابي المقيم في أمريكا.

وقال خدام في مقابلة مع يونايتد برس انترناشونال السبت «لا أقيم حلفا مع حكمت الشهابي، لكني أعمل لإقامة تحالف وطني في سورية، ولا أبحث عن شيء شخصي ولا طموحات شخصية لي. أعمل لإسقاط بشار الأسد ولمحاسبة الأمنيين الذين ورطوه للعمل سلبا مع المواطنين السوريين. ليس لدي شيء أخفيه أو أخشى منه».

وبدا خدام حريصا على نفي أي علاقة مع أي مسؤول سوري يقيم خارج سورية، لافتا إلى أنه ليست له علاقة مع نائب الرئيس السوري الأسبق رفعت الأسد (المقيم في فرنسا) لا من قريب ولا من بعيد، «أنا لا أبحث عن لقاء زيد أو عمر».

وردا على سؤال عن طبيعة النظام الجديد الذي يرتئيه لسورية بعدما كان قد أعلن خروجه على نظام حزب البعث العربي الاشتراكي، قال خدام: «في الخمسينات كانت سورية بلدا ديمقراطيا، سورية الديمقراطية أوقفت حلف بغداد. سورية الديمقراطية كانت ترسل الكوادر إلى معظم الدول العربية»، وأضاف «سورية المحبوسة حريتها تريد تعيين حاكم مصرف مركزي فلا تجد الكادر المؤهل، فتعين محاسبا كان يعمل في مطعم».

وشدد على أن النظام المرتجى هو النظام الديمقراطي في سورية «يعني ذلك إطلاق الحريات العامة وإلغاء قانون الطوارئ. هذا ما يطلق طاقات الشعب السوري حتى تستطيع سورية ترتيب نفسها لتأخذ دورها على الساحة العربية».

وأعرب خدام عن تأييده لما يعرف بـ«إعلان دمشق الصادر في 16 تشرين الأول (أكتوبر) الماضي عن 12 حزبا سياسيا إضافة إلى عدد من الشخصيات السورية المعارضة والداعي إلى تغيير ديمقراطي جذري في سورية، وشدد على أن إقامة النظام الوطني الديمقراطي هو المدخل الأساس في مشروع التغيير والإصلاح السياسي.

وقال خدام «يعبر هذا الإعلان تعبيرا جيدا عن تطلعات السوريين. أنا أؤيد هذا الإعلان، ومضمونه يتفق تماما مع وجهة نظري»

ورفض خدام الإجابة عن سؤال عما إذا كان على اتصال بالشخصيات التي وقعت على إعلان دمشق، مشددا على الدعوة إلى قانون جديد للأحزاب في سورية، من دون أي قيد على أي مجموعة تريد تشكيل حزب.

وبعدما أشاد بالرئيس الفرنسي جاك شيراك ووصف سياسته حيال سورية ولبنان بأنها صائبة، حمل مسؤولية تدهور العلاقات بين باريس ودمشق للأسد ومعاونيه.

ونفى خدام حدوث اتصال مع مسؤولين أمريكيين، سواء بمبادرة منه أو منهم، ورفض الحديث عن تفاصيل الإفادة التي أدلى بها يوم الجمعة للجنة التحقيق الدولية في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري الذي قضى في تفجير استهدف موكبه ببيروت في 14 شباط/فبراير الماضي.

وكان خدام اتهم الأسد بمعاملة الحريري بقسوة ما أدى إلى إصابته بنزيف من الأنف، معتبرا أنه حرض على الحريري ما أدى إلى اغتياله.

وعن احتمال تطبيع العلاقات المتوترة بين لبنان وسورية، قال خدام: ليس بالإمكان إقناع فريق من اللبنانيين بذلك قبل انتهاء التحقيق في اغتيال الحريري، الذي يحمل العديد من اللبنانيين مسؤوليته لنظام الأسد.

وتنفي سورية مشاركة أي من مواطنيها في اغتيال الحريري.

وحذر خدام، الذي كان مسؤولا عن الملف اللبناني منذ اندلاع الحرب الأهلية في العام 1975 حتى تولي بشار الأسد رئاسة سورية خلفا لوالده صيف العام 2000، من المس باتفاق الطائف الذي أعاد توزيع السلطة بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين في لبنان، معتبرا أن ذلك سيؤدي إلى العودة بلبنان إلى نقطة الصفر ما يعني نشوب حرب أهلية جديدة.

وعن ظروف إقامته في فرنسا، قال خدام إنه لم يتصل بأي مسؤول فرنسي ولم يطلب اللجوء السياسي، لافتا إلى أنه ليس هناك أي بروتوكول يمنع أي سياسي أجنبي من الحديث في فرنسا لأنه توجد حرية تعبير في فرنسا .

وكان بعض الدبلوماسيين الفرنسيين أعربوا عن حرجهم من التصريحات الصحافية التي أدلى بها خدام مؤخرا، لجهة انشقاقه عن النظام السوري واتهامه قادة دمشق بالفساد والتحريض على الحريري.

وكان الناطق باسم الخارجية الفرنسية جان باتيست ماتيي قال الجمعة «ليس لدينا أي اتصال بالسيد خدام، ولا علاقة لنا، لا من قريب ولا من بعيد، بتصريحاته».

وعندما سئل عن تعليقه على كلام شيراك الذي قال أنه لا يستخدم ورقة خدام لإسقاط النظام السوري، قال خدام «كلامه صحيح. بالفعل لا علاقة له بما أقول، ولا يستخدم ما أقول لإسقاط النظام في سورية، وهو لم يقل انه يعمل على إسقاط النظام في سورية». ورأى أن سبب تدهور العلاقات بين دمشق وباريس هو القراءة الخاطئة والقرارات الخاطئة التي اتخذها بشار الأسد «الشعب السوري كان يريد أن ينسحب الجيش السوري من لبنان منذ العام 2000 عندما انسحبت القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان. ولكن القوات السورية انسحبت من لبنان في نيسان/أبريل الماضي بعد شهر من اغتيال الحريري»، وأضاف «فرنسا بلد صديق لسورية ولبنان والعرب، ويجب التعامل معها على هذا الأساس».

(يو بي آي)

الرئيس السوري يلمح الى علاقة انتحار كنعان بانشقاق خدام

■ القاهرة ـ اف ب: نفى الرئيس السوري بشار الاسد ان يكون وجه اي تهديدات لرئيس الوزراء اللبناني الاسبق رفيق الحريري قبل اغتياله كما قال نائب الرئيس السوري السابق عبد الحليم خدام.

وقال الاسد في مقابلة نشرت صحيفة «الاسبوع» الاسبوعية المصرية نصها الكامل امس الاحد «انا انسان مباشر وصريح ولا اعرف ماذا يقصد البعض بالتهديد هذا امر لم يحدث والهدف من ترويج هذه الادعاءات هو ربط التهديد بعملية الاغتيال واللعبة واضحة». واضاف «اود ان اقول ان اللقاء الاخير بيني وبين الحريري لم يحضره احد سوانا فمن اين جاءوا بهذه الادعاءات».

وكان خدام اكد في تصريحات لقناة العربية في 30 كانون الاول (ديسمبر) ان الرئيس السوري بشار للحريري انه «سيسحق» كل من يقف في وجه السياسة السورية في لبنان.

واكد الاسد بشكل ضمني انه يرفض مقابلة لجنة التحقيق الدولية في اغتيال الحريري. وقال «هذا الطلب ليس الاول من نوعه وعندما طرحت اللجنة ان تأتي الى سورية في نهاية الصيف الماضي طلبوا مثل هذا اللقاء ولكن رئيس الجمهورية لديه حصانة دولية».

واعتبر الرئيس السوري ان خدام «مجرد اداة في مخطط يهدف الى تفتيت الداخل السوري».

وردا على سؤال حول ما اذا كان رئيس الاستخبارات السورية السابق في لبنان غازي كنعان (1982 ـ 2002) انتحر «بعد كشف ضلوعه في هذا المخطط» نفسه وحول ما اذا كان هناك تنسيق بينه وبين خدام، قال الاسد «ليست لدينا معطيات عن اسباب انتحار غازي كنعان ولكن لدينا معطيات قبل ذلك حول علاقة خاصة بهذا الاتجاه».

وكانت لجنة التحقيق الدولية استمعت في ايلول/سبتمبر الماضي الى غازي كنعان كشاهد.

وقال الرئيس السوري ردا على سؤال اخر حول «صاحب المصلحة» في اغتيال الحريري ان «اسرائيل قد تكون المستفيدة سواء بشكل مباشر او غير مباشر». واعتبر ان «هناك ايضا مستفيدا اخر وعلينا ان نقول اذا كانت هناك قوى لبنانية يعنيها يمكنها ان تقوم بهذا العمل ايضا».

وتابع «عادة من يفجر او يلجأ الى هذه الاساليب هو من يعيش في ورطة واعتقادي ان القوى الوطنية اللبنانية ليست في ورطة، لذا علينا ان نبحث عن قوى اخرى لها مصلحة في الاغتيالات وفي توقيتات محددة».

ونفى بشار مجددا اي علاقة لبلاده باغتيال النائب اللبناني المعارض لسورية جبران تويني.

وقال «ما هي مصلحة سورية في اغتيال جبران تويني؟ قد يكون لهذه الشخصية وزن في لبنان ولكن ليس لها وزن بالنسبة لسورية».

وكانت قوى سياسية عدة في لبنان اشارت بأصابع الاتهام الى سورية في اغتيال جبران تويني في 12 كانون الاول/ديسمبر الماضي.

زكي قريباً في بيروت وترتيبات لاختيار مدير المكتب التمثيلي ينشّط الحوار مع الفلسطينيين

بداية لمعالجة القضايا المطلبية والسلاح خارج المخيمات

بيروت ـ «القدس العربي»

ـ من سعد الياس:

لايزال قرار الحكومة اللبنانية بإعادة فتح مكتب تمثيلي لمنظمة التحرير الفلسطينية في بيروت يستحوذ على الاهتمام السياسي والشعبي. وكان هذا المكتب أقفل بعد الاجتياح الاسرائيلي للبنان في العام 1982 ومغادرة قيادات المنظمة وكوادرها، وتحوّل نشاط المكتب الى الاعلام الخارجي وكان عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة شفيق الحوت هو مدير المكتب حتى العام 1991 ، وتداخلت القضايا السياسية والتعقيدات بين كل من منظمة التحرير والقيادتين اللبنانية والسورية لاسيما بعد موافقة المنظمة على اتفاق اوسلو، فإستقال الحوت من مكتب بيروت ولم يُسمح لمكتب المنظمة بمزاولة اعماله. أما اليوم وبعد الانسحاب السوري من لبنان وبدء الحكومة اللبنانية مفاوضاتها مع الفصائل الفلسطينية، فقد أعادت الحكومة اللبنانية الموافقة على فتح مكتب لمنظمة التحرير بحيث يكون أكثر من مكتب تمثيلي وأقلّ من سفارة فلسطينية.

وتميّز أوساط لبنانية وفلسطينية بين مكتب لمنظمة التحرير وبين السفارة فتعتبر أن منظمة التحرير تمثّل معظم الشعب الفلسطيني حيثما وجد فيما السلطة الفلسطينية تمثّل الشعب الفلسطيني في الداخل.غير أن الاوساط ذاتها تلفت في هذا الاطار الى مشكلة تمثيل بعض التنظيمات الفلسطينية كحركة حماس والجهاد الاسلامي وسواها من التنظيمات التي لا تلتزم بقرار منظمة التحرير،إلا أن التباين المفترض بين التنظيمات الفلسطينية تبدّده الامال التي تعلّقها هذه التنظيمات ومن بينها «حماس» على ما يمكن أن يحققه فتح هذا المكتب وخصوصاً بالنسبة الى تلبية المطالب الفلسطينية المشروعة وابرزها حق العمل وحق التملك وتحسين الظروف الحياتية والمعيشية داخل المخيمات. وقد رحّبت «حركة حماس» في بيان لها ضمناً بفتح المكتب التمثيلي وأملت أن «تكون السرعة في القرار الذي اتخذته الحكومة اللبنانية حافزاً لبت القضايا المطلبية الفلسطينية». وفيما يتوقع أن يزور وزير شؤون اللاجئين الفلسطينيين عباس زكي العاصمة اللبنانية منتصف الشهر الجاري للبحث مع المسؤولين اللبنانيين في الترتيبات المواكبة لفتح المكتب، وهوية الشخصية التي ستتولى ادراته، وتردّد اسم أمين سر حركة فتح العميد سلطان ابو العينين، إلا أن العائق امام تعيينه هو الحكم القضائي اللبناني في حقه ما يستوجب صدور قرار بالعفو يتيح له القيام بهذه المهمة. ويقول عضو قيادة فتح في لبنان خالد عارف «عندما يتم افتتاح هذا المكتب رسمياً ويتم تعيين مدير له سيشعر المواطن الفلسطيني بغض النظر عن انتمائه السياسي أن هناك بداية حلحلة للكثير من القضايا العالقة التي يلزمها تواصل مع الدولة اللبنانية». وحول موضوع السلاح الفلسطيني خارج المخيمات أوضح عارف أن «منظمة التحرير طلبت من رئيس الحكومة معالجة هذا السلاح بالحوار والحوار فقط »، لافتاً الى وجود أجواء «تريد ان تخلق مشكلة من لا شيء أو هي مشكلة غير موجودة اساساً». من جهته، أمل السفير اللبناني خليل مكاوي المسؤول عن ملف الحوار اللبناني مع الفلسطينيين أن «يسهم فتح المكتب التمثيلي في دفع الحوار الى الامام »، وتمنى «على مختلف الفصائل الفلسطينية تأليف وفد موحد ورؤية موحدة كي نستطيع معالجة القضايا التي تخص الوجود الفلسطيني على الساحة اللبنانية»، ورأى أن «موضوع السلاح الفلسطيني وخصوصاً خارج المخيمات يجب معالجته ولا يجوز إبقاؤه على الارض اللبنانية». وسأل أي «بلد في العالم يقبل بوجود جماعات من غير مواطني البلد لديها أنفاق وسلاح ووضع شاذ»، موضحاً أن «ازالة السلاح لن يكون بحرب مع الاخوة الفلسطينيين بل بالاقناع وبالدبلوماسية وبالقول لهم إن هذا الامر خطأ ولا يجوز الاستمرار به، واذا بقي هذا السلاح لا يضرّ فقط بالمصلحة اللبنانية بل بالمصلحة الفلسطينية».

زعمت ان تجنيده كان بهدف التجسس على صناع القرار في تل ابيب

المخابرات الاسرائيلية تعتقل رئيس مجلس فسوطة السابق بتهمة التخابر مع ايران

الناصرة ـ «القدس العربي»

ـ من زهير اندراوس:

ذكرت وسائل الاعلام الاسرائيلية امس الاحد ان جهاز المخابرات العامة الاسرائيلي (الشاباك) اعتقل قبل حوالي الشهر رئيس مجلس فسوطة المحلي جريس جريس، بزعم التخابر مع المخابرات الايرانية. واوضحت المصادر الاسرائيلية انه في غضون الايام القريبة القادمة سيتم تقديم لائحة اتهام ضد جريس الى المحكمة المركزية في حيفا.

يشار الى ان جريس كان قد اعتقل في الثاني عشر من شهر كانون الاول (ديسمبر) الماضي، الا ان محكمة الصلح في عكا اصدرت وبناء على طلب (الشاباك) امرا يحظر نشر اية تفاصيل عن القضية، الى ان اصدرت امس امرا يسمح بنشر تفاصيل القضية. جدير بالذكر ان قرية فسوطة، وجميع سكانها من المسيحيين الكاثوليك، تقع بالقرب من الحدود اللبنانية الاسرائيلية في الجليل الاعلى.

وحسب الاشتباه، كما افادت صحيفة (معاريف) الاسرائيلية الاحد، فان اشخاصا من جهاز الاستخبارات الايرانية ارادوا تشغيل جريس داخل الجهاز السياسي في الدولة العبرية، خصوصا وانه انضم الى حزب ميريتس ـ ياحد، برئاسة الدكتور يوسي بيلين، المحسوب على ما يسمى باليسار الاسرائيلي.

وكان جريس قد غادر اسرائيل الى لبنان في العام 1970 بعد شبهات ضده بعضويته في خلية تابعة لفتح. واثناء تواجده في لبنان، انضم الى منظمة التحرير الفلسطينية وتعرف الى هاني عبد الله الذي كان حسب الشبهات حلقة الوصل بينه وبين المخابرات الايرانية. وقد عاد جريس الى بلدته بعد توقيع اتفاق اوسلو بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وانخرط في السياسة المحلية وانتخب رئيسا لمجلس فسوطة المحلي في ايار (مايو) من العام 2001 ضمن اتفاق مناصفة. واستمر بوظيفته حتى العام 2003 بعدما خسر امام منافسه. يشار الى انه خلال تواجد جريس في الشتات ادار مركزا للابحاث الفلسطينية كان تابعا مباشرة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وتزعم المخابرات الاسرائيلية ان جريس سافر في العام 2004 الى قبرص للقاء عبد الله لبحث اقامة مركز للابحاث في اسرائيل.

وتدعي الشرطة ايضا ان عبد الله اقترح على جريس اقامة مركز الابحاث بواسطة اشخاص من حزب الله والايرانيين، ووافق جريس.

وزعمت الشرطة ايضا، كما افادت (معاريف)، انه وبعد شهرين، اتصل عبدالله هاتفيا بجريس وابلغه انه وجد جسما يمول اقامة مركز الابحاث وطلب منه الحضور الى قبرص. وسافر جريس حسب ادعاء الشرطة في ايلول (سبتمبر) من العام 2004 الى قبرص وقام عبدالله هناك بترتيب لقاء بينه وبين شخص ايراني عرف نفسه بانه الممول.

وتدعي الشرطة ان جريس اعترف من خلال التحقيق معه ان الرجل يعمل في الاستخبارات الايرانية وطلب منه تحضير ابحاث حول الاحزاب الاسرائيلية وموازين القوى والصراعات الاجتماعية من دون الالتفات الى قضية مركز الابحاث.

وحسب ادعاء الشاباك الاسرائيلي فان رجل الاستخبارات الايراني، طلب من جريس الانخراط في السياسة الاسرائيلية واقامة علاقات مع احزاب اسرائيلية والانتساب الى حزب اسرائيلي. ويزعم الشاباك ان جريس والعميل الايراني تحدثا عن المكافأة المالية.

ويدعي الشاباك ايضا ان جريس عاد الى البلاد وبدأ بتنفيذ ما طلبه رجل الاستخبارات الايراني منه الذي تطرق الى مجالات سياسية في اسرائيل وكيفية اتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بقضايا امنية. علاوة على ذلك يزعم الشاباك ايضا ان رجل الاستخبارات الايراني طلب من جريس ترشيح نفسه للكنيست الاسرائيلي. وجاء في الادعاء ايضا ان جريس سافر الى قبرص للمرة الثالثة والتقى برجلين من المخابرات الايرانية طلبا منه ان يبني علاقات مع مسؤولين اسرائيليين.

واستغلت وسائل الاعلام الاسرائيلية هذه القضية لتشن حملة مسعورة على فلسطينيي الداخل، حيث زعم مسؤول كبير في جهاز الشاباك الاسرائيلي ان هناك ازديادا في محاولة اجهزة الاستخبارات الايرانية تجنيد عملاء لهم داخل اسرائيل.

نجاد يعيّن مسؤولاً عن دعم الثورة الإسلامية في فلسطين

■ طهران ـ يو بي آي: عيّن الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد امس الأحد احمد موسوي رئيساً للجنة دعم الثورة الإسلامية للشعب الفلسطيني.

وذكرت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية (إرنا) أنه جاء في هذا القرار انه «نظرا إلى تنفيذ المادة 5 من قانون دعم الثورة الإسلامية للشعب الفلسطيني الذي صوت عليه مجلس الشورى الإسلامي بتاريخ 2 أيار/مايو 1990.

وعادة ما يهاجم نجاد اسرائيل في تصريحاته، ووصفها في إحداها، بأنها ورم خبيث ينبغي نقله الى أوروبا وشكك في المحرقة النازية (الهولوكوست).

فيما يتابع العالم بترقب مصير رئيس الوزراء الاسرائيلي أرييل شارون القابع في إحد مستشفيات القدس نتيجة حالته الصحية الحرجة، أمل نجاد في ان تؤدي نكسته الصحية إلى موته.

تكتّم على صيغة عودة الوزراء الشيعة الى الحكومة

جنبلاط يسأل: إذا ارادوا العودة ليفسروا لماذا تركوا؟

بيروت ـ «القدس العربي»

ـ من سعد الياس:

في وقت يجري الحديث في بيروت عن ايجابية على خط عودة الوزراء الشيعة للمشاركة في الحكومة بعد لقاءات عقدها رئيس مجلس النواب نبيه بري في السعودية مع رئيس «كتلة المستقبل» النائب سعد الحريري وتوقع عقد لقاء ثلاثي بين بري والحريري ورئيس الحكومة فؤاد السنيورة الذي غادر بدوره الى المملكة لأداء مناسك الحج، تساءلت أوساط سياسية عن طبيعة الاتفاق الذي على اساسه سيعود الوزراء الشيعة، ولاحظت تكتماً شديداً على هذه الصيغة التي بحسب المعلومات تختلف عن الصيغة التي تمّ الاتفاق عليها بداية بين الحريري وممثلي «حركة أمل»، و«حزب الله» وباتت خليطاً من صيغ مختلفة بعد المشاورات التي أجراها الرئيس السنيورة مع باقي الاطراف المشاركة في الحكومة.

وعلى الرغم من أي اتفاق جديد وعلى الرغم من العودة المرتقبة للوزراء الشيعة، فإن أزمة الثقة بين اطراف الغالبية النيابية والوزارية ستبقى بحاجة الى ترميم بعد الاهتزاز الذي تعرّضت اليه، وهذا هو الدور الذي من المفترض أن يستكمله الرئيس بري بعد عودته من السعودية من خلال طاولة مستديرة في مجلس النواب لا تستثني أحداً وفي الطليعة النائب العماد ميشال عون. وكمؤشر على غياب هذه الثقة ما أعلنه أحد نواب «حزب الله» حسن فضل الله في اشارة الى النائب وليد جنبلاط والسفير الامريكي جيفري فيلتمان عن وجود اطراف داخلية ودولية لا تستسيغ التفاهم بين حزب الله وحركة امل وتيار المستقبل، وتحاول بطريقتها ان تعطّل اي تفاهم او تلاقي بين الاطراف. ولعلّ موضوع المقاومة واستمرارها حتى مزارع شبعا أو أبعد من المزارع قد يكون الفتيل الجديد لتعطيل عامل الثقة المتبادل، وهو ما بدا من تصريحات للنائب جنبلاط سأل فيها «لماذا تركوا الحكومة؟واذا كانوا يريدون العودة فليفسروا لنا لماذا تركوا ؟»، وانتقد جنبلاط رئيس «كتلة الوفاء للمقاومة» النائب محمد رعد بقوله «فجأة يقولون طاولة حوار. طاول حوار على ماذا ؟ لقد اتفقنا على الطائف إلا اذا كان المطلوب تغييراً في بنود الطائف؟ قال أحدهم بلحظة ما معناه أنه لا يحق للأقليات أن تتحدث عن الاكثرية. رعد صحيح ربما يمثل قسماً من اللبنانيين لكن هل يهددنا بسلاحه؟»، وانتقد كذلك تصريح الوزير السابق سليمان فرنجية عن تدريبات للقوات اللبنانية وتيار المستقبل فسأل فيما «اذا كانوا حلفاء سورية يريدون تخريب السلم الاهلي»، مضيفاً «سمعت أن بعضاً من السلاح وُزع في الشوف وكذلك في منطقة عاليه، وأتمنى أن يكون الخبر مجرد اشاعة أو فقط تجارة سلاح عادية».

ووجّه جنبلاط نداء الى العماد ميشال عون للانضمام الى قوى 14 آذار معتبراً أنه «سبقنا عندما كان في المنفى في باريس حين نادى باستقلال لبنان، نعترف له بهذا وقلنا ذلك على طريقتنا في العام 2000 عندما طالبنا باعادة تموضع القوات السورية واتهمنا بالخيانة». وقال «لنقف صفاً واحداً يا عماد من اجل رفض نظام الوصاية وتحديد مهمة السلاح والولاء للبنان اولاً ورفض استخدام لبنان في محاور قد تبدأ من البحر الابيض المتوسط وتنتهي في طهران». وقد ردّ العماد عون بايجابية على كلام جنبلاط مؤكداً على «دولة واحدة في لبنان وليس عدة دول وعلى السيادة والاستقلال وأمن المواطنين، وكل شيء في هذا الاتجاه ندعمه بكل قوانا» واشار الى أن «الوضع حالياً بات خطراً ومن المهم تخطي الصعوبات للوصول الى حلول».

دمشق تؤكد حقها مجددا في استعادة هضبة الجولان

■ دمشق ـ اف ب: اكدت الاذاعة السورية الرسمية مجددا امس الاحد حق سورية في استعادة هضبة الجولان التي احتلتها اسرائيل منذ 1967 في حين يتلقى رئيس الوزراء الاسرائيلي اريل شارون العلاج في المستشفى من جلطة دماغية خطيرة.

وهو رد الفعل السوري الاول منذ دخول شارون الى المستشفى مساء الاربعاء.

وقالت اذاعة دمشق في تعليقها السياسي اليومي «نجد انها فرصة جديدة لنؤكد على حقوق سورية باستعادة اراضيها المحتلة في الجولان» لانه «لا يمكن ان يعم السلام في المنطقة دون اعادة الحقوق الى اصحابها ايا كانت القوى التي تحكم اسرائيل».

واضاف التعليق «ان غياب شارون عن ساحة الفعل السياسي يستحضر بالنسبة الينا نحن العرب ملفات احتلال ارضنا وتدمير مقدساتنا، ملفات السلام التي ضرب بها شارون عرض الحائط وملفات حقوق الشعب الفلسطيني التي استهان بها بدءا من قرارات الشرعية الدولية وحتى قرارات اوسلو ومن ثم خريطة الطريق».

وقالت الاذاعة ايضا «العالم لم ينس اعمال شارون التي تنز بالدم، فالفلسطينيون يقتلون يوميا وبيوتهم تهدم فوق رؤوسهم وجدار الفصل العنصري الذي قسم اراضيهم سيبقى شاهدا على الارهاب والمحاكم تعرف جيدا ملفه في صبرا وشاتيلا وسجله الاسود يوم احتل بيروت».

فرنسا تتحقق من الجثة التي عثر عليها في لبنان لمعرفة ما اذا كانت لميشال سورا

■ باريس ـ اف ب: اعلنت وزارة الخارجية الفرنسية امس الاحد ان القضاء الفرنسي «يجري حاليا التحقيقات الضرورية» لمعرفة ما اذا كانت الجثة التي عثر عليها في لبنان تعود فعلا الى الرهينة الفرنسي ميشال سورا الذي خطف عام 1985 وتوفي اثناء احتجازه.

وكانت زوجة الرهينة الفرنسي ميشال سورا اكدت في رسالة نشرت امس الاحد، ان وزارة الخارجية اتصلت بها في 25 تشرين الاول/اكتوبر 2005 لتقول لها انه تم العثور على زوجها.

وفي هذه الرسالة التي نشرت صحيفة «لو جورنال دو ديمانش» الاسبوعية مقتطفات منها امس الاحد وحصلت وكالة فرانس برس على نسخة منها، تقول ماري سورا ان وزارة الخارجية ابلغتها ان القضاء الفرنسي تسلم «عظاما سيجري عليها فحوص الحمض الريبي النووي التي من شأنها ان تحدد هوية صاحبها».

وردا على سؤال لفرانس برس، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية جان باتيست ماتيي ان وزارته «نقلت معلومات اتتها من لبنان حول اكتشاف رفاة قد تكون عائدة لميشال سورا».

وخطف مسلحون الباحث في علم الاجتماع ميشال سورا لدى وصوله الى مطار بيروت في 22 ايار/مايو 1985. وتبنت مجموعة الجهاد الاسلامي عملية خطفه، واعلنت وفاته في آذار/مارس 1986. ولكن لم يتم العثور على جثته.

وجاء في رسالة ماري سورا التي حصلت وكالة فرانس برس على نسخة منها انها لم تحصل منذ 25 تشرين الاول/اكتوبر 2005 على «اي تفصيل اضافي» وان الشكوى التي تقدمت بها في 2002 امام القضاء الفرنسي «لم تلق اي متابعة».

وذكرت بان زوجها كان «موظفا ملحقا بوزارة الخارجية».

واضافت الرسالة «كيف لا نتعجب من تصرف فرنسا بهذه اللامبالاة تجاهي، وهي التي عملت على انشاء لجنة ميليس في لبنان (لجنة التحقيق الدولية في اغتيال رئيس الحكومة اللبناني الاسبق رفيق الحريري) والتي تبذل جهدا كبيرا من اجل كشف المسؤولين عن اعمال ارهابية؟».

وتابعت انه رغم تعيين قاض مكلف مكافحة الارهاب في القضية، «منذ اربع سنوات، يخيم صمت القبور في وزارة العدل»، مشيرة الى انها لم تتوقف عن طلب اعادة جثة زوجها منذ 1986.

واشارت ماري سورا الى ان شهادتي رهينتين سابقتين، هما الفرنسيان جان بول كوفمان ومارسيل كارتون، افادتا ان زوجها كان محتجزا مع امريكيين تم التعرف على خاطفيهم ومحاكمتهم.

وقالت «هذا يعني ان القضاء الامريكي سبق ان حدد هوية الذين اغتالوا زوجي».

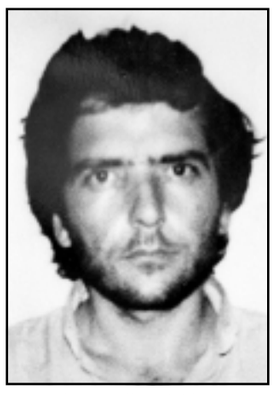

صورة من الارشيف للمختطف الفرنسي السابق ميشال سورا